

أخبار الجمعية

تقرير حول لقاء الجمعيات التربوية بمقر ثانوية لآلة عائشة بتاريخ 20 / 09 / 2007

يندرج هذا اللقاء الذي ترأسته السيدة المفتشة العامة للوزارة الأستاذة خديجة شاكر، في إطار استعدادات الدخول المدرسي الذي اتخذ له شعار: (الأسرة والمدرسة معا لترسيخ السلوك المدني) وذلك اعتمادا على مرجعين أساسيين هما :

1 – الرسالة الملكية الموجهة للمجلس الأعلى للتعليم في ندوته حول (المدرسة والسلوك المدني) المنعقدة بتاريخ 23 – 24 – 5 – 2007 بالمدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط.

2 – الوثيقة المنبثقة عن المجلس الأعلى حول السلوك المدني والتي أكدت على ما يلي :

2.1 – كون المدرسة فضاء يكرس كل تجليات السلوك المدني ويتصدى بالمقابل لمختلف المظاهر السلبية المنافية له .

2.2 – اندراج الاهتمام بالسلوك المدني في سياق الدينامية التي يحركها إصلاح منظومة التربية والتكوين في واقع المدرسة ومحيطها، منذ إقرار الميثاق الوطني للتربية والتكوين والوعي المتنامي بالدور الحاسم للمدرسة في توطيد مجتمع المواطنة المسؤولة والديمقراطية والتضامن والتنمية ، والعمل الحازم لإجراء قطيعة مع كل مظاهر الإخلال بالقانون والتعصب والتطرف والانغلاق .

2.3 – اعتبار ما أصبحت تعرفه المؤسسات من استهتار بالواجبات، وتراجع الانضباط لقواعد وأنظمة المهنة.

2.4 – استحضار أن النجاح في منظومة التربية والتكوين في الاضطلاع بهاته المهمة يتوقف على :

- التأهيل المستمر للفاعلين التربويين .

- تعميق اللامركزية ودعم التمركز.

- ملائمة المناهج والبرامج.

- إحكام التنظيم البيداغوجي وتدبير الإيقاعات الزمنية.

- نجاعة آلية التوجيه الدراسي وأنظمة تقويم التعلم والتكوينات وكذا جودة المردودية .

- جعل الموسم الدراسي 2007-2008 سنة للتعبئة وإذكاء النقاش من أجل إرساء اللبنة الأساسية، لترسيخ

قواعد السلوك المدني وتنميته في المدرسة وفضاءاتها .

- اعتبار الارتقاء بالسلوك المدني مهمة جميع المواد الدراسية دون استثناء .

2.5 – مقترحات إجرائية:

1 – مشاركة كل الأطراف على مستوى كل مؤسسة تعليمية لبلورة أسس التعاقد من أجل النهوض بالسلوك المدني والتصدي لكل المظاهر المنافية له، لاسيما الإخلال بالقانون والواجبات، العنف، الغش، عدم احترام الأدوار وسوء المعاملة، الإضرار بالملك العام والبيئة مع تقويم سنوي لمدى الوفاء بهذا التعاقد.

2 – إطلاق أوراش بيداغوجية ميدانية يشارك فيها مختلف المعنيين المباشرين من ذلك مثلا :

* نشر ثقافة الاستحقاق والحوار واحترام الغير وتوطيد الممارسة الديمقراطية، وصيانة الملك العام والمحافظة على البيئة.

* تقديم تجارب ديداكتيكية ناجحة في مجال التربية على المواطنة والممارسة الديمقراطية، والنظر في اعتمادها كنماذج تطبيقية.

* وضع صيغ محفزة على الخدمة التطوعية للتلاميذ والطلبة لفائدة مؤسساتهم التعليمية أو محيطها القريب، مع أخذها بعين الاعتبار في تقويم مردودهم الدراسي.

3 – تكريس مختلف الممارسات والتقاليد الهادفة إلى ترسيخ الحس الوطني والانتماء المشترك، و لاسيما واجب تحية العلم وترديد النشيد الوطني بما يليق بهما من اعتزاز والتزام (على الأقل مرة في الأسبوع) وقد تم توزيع كراسة مشتملة على جميع المذكرات الصادرة في موضوع النشيد الوطني منذ 2003 – 2005 – 2006 وأخيرا 2007 / 09 / 07 والتي أكدت على القيام بتحية العلم وترديد النشيد الوطني في بداية الأسبوع وفي نهايته.

4 – تشكيل وحدات مركزية وجهوية للبحث العلمي التربوي، في مجال تنمية السلوك المدني، من هيئة التفتيش وهيئة التدريس والخبراء.

5 – مراجعة مناهج التكوين بمعاهد ومراكز التكوين، من أجل تجديدها وبغاية تأهيل الأطر التربوية، لممارسة أدوارها في تنمية السلوك المدني.

6 – صياغة برامج للتكوين المستمر تجعل تنمية السلوك المدني من مقوماتها وأهدافها.

7 – إرساء آليات في الفضاء التربوي لتقديم خدمات طيبة ونفسية للمتعلمين وحل النزاعات والتوترات، وسن قوانين لتشجيع وتثمين الابتكار والاجتهاد الفردي والجماعي والمبادرات المتميزة.

8 – بناء شراكات مؤسسية فاعلة، مع القطاعات الحكومية والجمعيات والمنظمات المدنية، فيما يخص البرامج الهادفة إلى النهوض بالسلوك المدني في المؤسسات التربوية.

وإذا عدنا إلى الرسالة الملكية الموجهة إلى (ندوة المدرسة والسلوك المدني)، قرأنا فيها ما يدعو لربط السلوك المدني بالهوية الدينية، والخصوصية الوطنية، في حين أن جميع المداخلات التي قدمت في تلك الندوة، كانت تغترف من الفكر العلماني، الفاصل بين الدين والدولة، والقاضي بتقسيم السلوك الإنساني إلى ديني يتعلق بالفرد وحده، وإلى مدني يشمل حركاته ومشاعره وأخلاقه في علاقته بالدولة وباقي المواطنين.

وبخصوص تدخل الأستاذ عبد السلام الأحمر في لقاء الجمعيات التربوية بالوزارة، أشار إلى أن الحصيلة المخجلة التي وصل إليها المستوى السلوكي للمواطنين، من أبرز الأدلة على فشل التوجهات الإيديولوجية والاختيارات المنهجية، التي حكمت منظومة التعليم ببلادنا، حيث كنا نراهن ربما على تنشئة مواطنين صالحين،

وفي مستوى تحديات العصر، دون مراعاة مقوماتهم الدينية وخصوصياتهم الحضارية، وهو ما تجلّى عبر هذه الحقبة في التهميش والإقصاء الذي تعرضت له مادة التربية الإسلامية، وما زالت آثاره ونتائجه سارية ومحسوسة إلى اليوم. ولما كان المطلوب من المشاركين في هذا الملتقى، هو تقديم مقترحات للمساهمة في المجهودات الرامية إلى ترسيخ السلوك المدني، فقد قدم المقترحات التالية .

1 – دعوة الوزارة إلى تفعيل الشراكة بينها وبين الجمعيات، ورصد جميع الآليات الكفيلة بتشجيع المبادرات التي تقوم بها في هذا الصدد ماديا ومعنويا .

2 – العمل على تنظيم لقاء مشترك بين الوزارة وجميع الجمعيات التربوية، مع توفير إمكانيات تعميمه في جميع أنحاء الوطن، عبر نقل محتوياته المسجلة والمستنسخة إلى مختلف الفروع.

3 – استعداد الجمعية لدراسة ما يمكنها القيام به في هذا الصدد، حتى تضطلع بمسؤوليتها كاملة كما دأبت على ذلك منذ نشأتها .

ولقد سجل بأن كثيرا من مداخلات الجمعيات الحاضرة، أكدت على دور التربية الإسلامية في تحسين السلوك المدني.

وفيما يلي بعض المقترحات العملية :

1 – إنتاج مطوية تحث على مكافحة العديد من السلوكيات السلبية، والمنافية لتعاليم ديننا السمحة في المعاملات المختلفة.

2 – تكليف أحد المهتمين بالموضوع، لتأليف كتاب في إطار سلسلة كتاب تربيّنا، يتناول قضية السلوك المدني، ويربطه بمستوى التدين داخل المجتمع.

3 – العمل على نشر مقالات وإعداد وصولات إخبارية في موقع الجمعية، تدعو إلى تغيير سلوكات مشينة معينة، وبصورة متتابعة، وكذا إجراء حوارات في الموضوع .